الرياض

المقهى

خطة وطنية للمعلومات: أول الغيث قطرة

بدر البدر

- صدر مؤخراً قرار من سمو ولي العهد ينيط فيه مسؤولية تنظيم قطاع المعلومات إلى جمعية الحاسبات السعودية. والقرار مبني على توصيات اللجنة الوطنية العليا لمشكلة الحاسب لعام 2000م، ونص القرار على:

1- عقد اجتماع سنوي لمديري ادارات تقنية المعلومات في جميع المؤسسات والقطاعات الحكومية.

2- وضع خطة وطنية للمحافظة على المعلومات والبيانات.

3- وضع مواصفات عامة تكفل سهولة تبادل المعلومات والبيانات بين الأجهزة المختلفة للدولة مع متابعة ما يستجد في مجال تقنية المعلومات.

4- تبني النظم المفتوحةPpen Systems

5- الاعتماد على الكوادر الوطنية.

وإناطة مهمة متابعة التوصيات سالفة الذكر بجمعية الحاسبات السعودية (جامعة الملك سعود) ولتتكفل بوضع خطة وطنية لتطوير تقنية المعلومات في المملكة في ضوء التوصيات التي أيدتها الوزارة، وعمل آلية لتطبيق الخطة الوطنية لتقنية المعلومات، وتقديم الاستشارات الفنية لتقنية المعلومات للجهات الحكومية.

ويأتي هذا القرار بعد مطالبات عديدة من المختصين في تقنية المعلومات حيث كانت الدعوة إلى وضع خطة وطنية للمعلومات من ضمن توصيات أغلب المؤتمرات الوطنية للحاسب الآلي. وبذل الكثيرون وعلى رأسهم الدكتور محمد مندورة جهوداً حثيثة في وضع أسس لها والمطالبة بتبنيها. ولكن هذا القرار ليس نهاية المطاف وليس نجاحاً في حرب تقنية المعلومات والتجارة الإلكترونية وإنما هو تقدم في

المعركة وأول الغيث قطرة. فلابد من بذل جهود كبيرة في وضع الخطة، وهي في رأيي معرضة لمخاطر كبيرة أوجزها فيما يلي:

- الحماس الزائد لمجرد الحديث عن وضع الخطة والتطبيل لها مما يرفع التوقعات منها لتتخطى ما هو ممكن واقعيا.
- مدى تعاون الجهات الحكومية والخاصة المختلفة مع الجمعية في وضع الخطة وعدم تبديد الجهود في محاربة الجمعية أو محاولة سحب التكليف منهم.
- استطاعة الجمعية، وهي كيان مهني غير ربحي الإشراف على عمل بهذا الحجم.
- توفير موارد كافية لإنجاز الخطة بعيداً عن البيروقراطية الحكومية البطيئة.
- وجود إشراف مباشر على العمل يضمن عدم تجييره لمصالح شخصية أو تجارية.

والعناصر التي ذكرها القرار مثل الاجتماع السنوي لمديري ادارات الحاسب في الجهات الحكومية، وتبني النظم المفتوحة، أرى أنها أمثلة على ما يجب أن تشمله الخطة، ولكنها تبين التوجه العام في تنسيق الجهود، والحفاظ على أمن المعلومات، وتيسير تبادل المعلومات بين الجهات الحكومية والمواطنين وهي الأسس الرئيسية للحكومة الإلكترونية.

لذا فإنني متفائل جداً بهذا القرار، ولكنني ايضا واقعي وأعرف حدود ما يمكن انجازه وأتمنى أن توفق الجمعية في انجاز خطة ترفع مستوى المملكة في مجال تقنية المعلومات والاتصالات.